جامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

دور الإحتياطيات الدولية على النمو الإقتصادي

دراسة حالة الجزائر 2000– 2020

إعداد الطالبتين:
- باردي سميرة
- بوحصي سمية

إشراف الأستاذ:
صديقي عبد الكريم

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
لمطوش لطيفة	أستاذ محاضر 'أ'	رئيسا
صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد 'أ'	مشرفا ومقررا
بلعارية احمد	أستاذ مساعد 'أ'	مناقشا

السنة الجامعية:
2020- 2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث البيبليوغرافي

الرقم.....م م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): صديقي عبد الكريم

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : دور الاحتياطيات الدولية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2020 – 2000

من إنجاز الطالب(ة): باردي سميرة

و الطالب(ة): بوحصي سمية

كلية : العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص. اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 14 – 06 - 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 22 جوان 2021.....

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الإقتصادية
جامعة أدرار

صديقي عبد الكريم

مساعد رئيس قسم العلوم الإقتصادية

مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

قال الله تعالى"قل اعملو فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنين"

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى ملاكي في الحياة.....إلى معنى الحب ونبع الحنان والتفاني.....

إلى سر بسمتي وجودي في هذه الحياة...إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلي الحبايب أمي الحبيبة

إلى توأم روحي ورفيقة دربي ..إلى صاحب القلب و النوايا الصادقة

إلى من معك سرب الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى ألان

أخواتي حبيباتي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

سيف الدين محمد صفاء غفران

إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة بضحك أخي إسماعيل ووليد

إلى من شاركني حزني وفرحي شريك دربي
وسندي في الحياة سليم

إلى صديقاتي ورفيقاتي دربي طيلة مشواري الجامعي

لمياء سمية خولة بشرى وسيلة نسرين ناريمان إكرام

سميرة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

اهدي هذا العمل المتواضع الى مصدر الحب والعطاء الى من فتحت عيناي على بسمتها، الى من علمتني طاعة الله ورسوله

الى من عودتني على الكلمة الطيبة ،الى نور عيني " *أمي الحبيبة*"

أطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية

الى من احمل اسمه "*أبي العزيز*"

الى من كبرت بينهم وأتقاسم معهم الحب والأفراح ، الى منبع العاطفة والوفاء الى أخواتي الأعزاء " مصطفى إبراهيم وسيلة " حفظهم الله ورعاهم.

الى كل أفراد عائلتي فردا فردا، الى كل زملاء والأحباب.

الى صديقات العزيزات " سميحة ،سميرة ،فاطمة، سعاد،خولة ، بشرى ، دهبية " الى كل من مد لي يد العون

الى من يتسنى لي ذكرهم

سمية

شكر وعرفان

اشكر الله العلى القدير الذي انعم على بنعمة العقل

والدين القائل في محكم التنزيل

"وفوق كل ذي علم عليم"سورة يوسف آية 76صدق الله العظيم

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فان لم تجدوا ما تكافئونه به

فأدعو له حتى تروا إنكم كافأتموه .....

رواه ابو داوود

واثني ثناء حسنا على.....

وأيضا وفاءا وتقديرا واعترافا منا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر

لأولئك المخلصين الذين لم يألو جهدا في مساعدتنا

في مجال البحث العلمي ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل صديقي عبد الكريم

على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا

في تجميع المادة البحثية فجزاه الله خير

سميرة سمية

فهارس

الفهرس

الفهرس العام	
المحتويات	
الإهداء	.I
الشكر والعرفان	.II
الفهرس العام	.III
فهرس الجداول	.IV
فهرس الأشكال	.V
فهرس الملاحق	.VI
فهرس الإختصارات و الرموز	.VII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإحتياطيات الدولية والنمو الإقتصادي	
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	7
المطلب الأول: ماهية الإحتياطيات الدولية	7
المطلب الثاني: مفهوم النمو وعلاقته بالتنمية	8
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	14
المطلب الأول:الدراسات العربية	16-15

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	18-17
المطلب الثالث: علاقة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة	21-19
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة الإحتياطيات الدولية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	23
تمهيد	24
المبحث الأول: تحليل تطورات النمو الإقتصادي و الإحتياطيات الدولية	25
المطلب الأول: تطور الإحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري	27-25
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي	30-28
المطلب الثالث: تحليل أثر الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي	33-31
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	34
المطلب الأول: منهجية الدراسة	40-35
المطلب الثاني: نتائج الدراسة	41
المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج	51-42
خلاصة الفصل	52
الخاتمة العامة	54-53
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الإحتياطيات الدولية في الجزائر (2000-2020)	26
02	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2020)	29
03	تطور نسبة الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي	32
04	إختبار الاستقرارية	42
05	إختبار التكامل المشترك	44
06	نتائج تقديرية	45
07	تقدير دوال الاستجابة	48
08	علاقة سببية بين الإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي	49
09	نتائج إختبار السببية في المدى القصير	49

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الإحتياطيات الدولية في الجزائر	27
02	تطور الناتج المحلي الإجمالي	31
03	نسبة الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي	33
04	إختبار جودة النموذج	47
05	يوضح تقدير دوال إستجابة	48

ملاحق:

الرقم	عنوان الملحق
01	نتائج و مخرجات برنامج Eviews 9

الإختصارات:

الرمز /اختصار	الدلالة باللغة العربية
VAR	نموذج الإنحدار الذاتي الشعاعي
ADF	ديكي فولر الموسع
GDP	ناتج المحلي الإجمالي
TRI	الإحتياطيات الدولية
F	فيشر
P	الإحتمال
R^2	معامل التحديد
R	معامل الإرتباط

مقدمة

يعتبر النمو الإقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الدول، وتنبع أهمية النمو الإقتصادي في أثار إيجابية على الاقتصاد الوطني والمجتمع، حيث يعطي دفعة قوية الاستثمارات جديدة مما ينتج فرص عمل وقدرة شرائية أكبر لأفراد المجتمع، ويعرف معدل النمو الإقتصادي بأنه مقياس يستخدم لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنية متنوعة من حيث استخدام نسب مئوية، كما يعد مقياس لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من عام إلى أخر.

إن الإحتياطيات الدولية تكون بالشكل الكافي للبلد بحيث تضمن كفاية هذه الأصول، والتي يجب أن تكون تحت تصرف السلطة النقدية وتسيطر عليها من أجل تحقيق مجموعة محددة من الأهداف، ووفقا لذلك أن كيان إدارة الإحتياطيات عادة يكون مسؤولا عن إدارة الإحتياطيات المرتبطة بها وعادة ما يتم حيازة الإحتياطيات لدعم مجموعة محددة من الأهداف التي نسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها، ووفقا لذلك سارعت أغلب الدول للاحتفاظ بالحجم الكافي من لإحتياطيات الدولية وإن اختلفت وجهات النظر في تحديد هذا الحجم وفقا لمؤشرات محددة إلا أن كل منها يعتمد على طبيعة النظام الإقتصادي الذي وصل إليه، وتبين الإقتصاديات من حيث مصادر التكوين الإحتياطيات الدولية إعتمادا على تطور بنية الناتج المحلي و مدى مساهمة مكوناته في الصادرات.

يعد الإحتفاظ بحجم معين من الإحتياطيات الدولية أمر مناسب لمواجهة الظروف الطارئة وغير متوقعة بغية تحقيق الأهداف المحددة، والتي تنسجم مع متطلبات الاستقرار الإقتصادي كما أن الإحتفاظ بهذه الإحتياطات لا يقلل فقط من أثر هذه الأزمات بل يجعلها أقل احتمالا في حالات معينة، فالاحتياطيات الدولية تلعب دور مهم في نمو وإستقرار الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الجزائري فضلا عن تنوع مصادر تراكم الإحتياطيات الدولية في الاقتصاد، وهذا يعكس تنوع بنية الناتج وعدم إقتصارها بشكل كبير على مصدر أحادي .

إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الإحتياطيات الدولية ومدى تأثيرها على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) إذ يعد من بين التحديات المهمة التي تواجه صانعي القرارات الإقتصادية.

ومن خلال ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية التي يكمن صياغتها على النحو التالي:

***ما مدى تأثير الإحتياطيات الدولية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ؟**

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بعناصر الموضوع ارتأينا إلى وضع التساؤلات الفرعية تمثلت في الآتي:

- ✓ ما العلاقة بين الإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي لإجمالي ؟
- ✓ كيف يتأثر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالإحتياطيات الدولية؟
- ✓ ما المقصود بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وبما يعبر عنه؟

ثانيا: فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مقياس مهم لقياس معدل النمو الإقتصادي.

الفرضية الثانية: كل من الإحتياطيات الدولية و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي هي سلاسل مستقرة.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإحتياطيات الدولية و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا:أهمية البحث:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة تستمد من أهمية الموضوع ذاته، التي تكمن في النقاط التالية:

– الأهمية التي يكتسبها الاحتياطيات الدولية من حيث التأثير على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث يحتل هذا الأخير دور مهم في التوازن الإقتصادي.

– إبراز تأثيرات الاحتياطيات الدولية وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر الاحتياطيات الدولية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020.

– أهمية دراسة الاحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي في ظل التحولات الإقتصادية التي تمر بها الجزائر.

رابعا:أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات، سعر الإحتياطيات الدولية كمتغير مستقل والمتغير التابع المتمثل في مؤشر الناتج المحلي فإجمالي بإستخدام الأساليب القياسية (كاختبار استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية السببية) والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديرها.
- بناء نموذج قياسي من خلال تحليل علاقة الإحتياطيات الدولية بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي؛
- توضيح الدور الذي تلعبه الإحتياطيات الدولية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

خامسا: دوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي فبالنسبة للعوامل الذاتية فيتمثل في ميولنا إلى البحث في جانب حجم الإحتياطيات الدولية أثرها على النمو الاقتصاد وكذا توفر الإحصائيات لأجل التحليل والدراسة كما دفعننا كذلك لإختيار هذا الموضع قلة الدراسات التي تناولته على الأقل بالنسبة لحالة الجزائر.

أما الدوافع الموضوعية فيتمثل في الظروف الإقتصادية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو وخضوعها إلى تغيرات أسعار البترول الدولية.

سادسا: حدود الدراسة:

من أجل الوصول إلى إستنتاجات أكثر دقة وموضوعية، تم وضع حدود مكانية و زمنية فيما يخص الإطار المكاني المتمثل في العينة المختارة لدراسة والمتمثلة في الجزائر، أما الإطار الزمني والمحدد في الفترة الممتدة من 2000-2020.

سابعا: المنهج المتبع

قصد دراسة هذا الموضوع وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة تم إستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي، أما في الجانب التطبيقي اتبعنا المنهج التحليلي بإستخدام الطرق والأساليب القياسية والإحصائية اللازمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات، حيث تم إتباع البرنامج الإحصائيEviews9

ثامنا: صعوبة الدراسة

- شساعة الموضوع، وتعدد الجوانب المتعلقة به.
- صعوبة إستخدام البرمجة برنامج Eviews.

- صعوبة الحصول على إحصائيات الدقيقة.
- قلة المراجع المتعلقة بأحد المتغيرين والدراسات السابقة المتعلقة به.

تاسعا: تقسيم الدراسة

لتحقيق الأهداف المسطرة، وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام للدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مستهلة بمقدمة ومنتهية بخاتمة حيث يمثل الفصل الأول الجانب النظري أما الفصل الثاني يتمثل في الجانب التطبيقي، ويمكن تقديم هيكل الدراسة كما يلي:

- عنوان الفصل الأول:مفاهيم أساسية حول الإحتياطيات الدولية والنمو الإقتصادي تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تحت عنوان الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والذي تم تخصيصه للمفاهيم الأساسية حول الإحتياطيات الدولية، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي، أما عنوان المبحث الثاني الدراسات السابقة الذي تم فيه التطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وتم فيه كذلك مقارنتها بالموضوع محل الدراسة.
- عنوان الفصل الثاني: تحليل وقياس العلاقة بين الإحتياطيات الدولية والنمو الإقتصادي، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى تبيان الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في تحليل معطيات الدراسة، وتناول المبحث الثاني مناقشة المعطيات والنتائج المتوصل إليها.

وفي الأخير خاتمة البحث التي تضمنت النتائج وأهم التوصيات وأفاق البحث المستخلصة.

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية حول الإحتياطيات الدولية والنمو الإقتصادي

تمهيد:

يسلط هذا الفصل الضوء على مفاهيم أساسية حول الإحتياطيات الدولية التي تعتبر من الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها لأن الحكومات الدول الأخرى تقبلها في تسوية الديون والمعاملات الدولية وبناء على قابلية هده الأصول للقبول في المعاملات الدولية، فإن حكومات الدول المختلفة تسعى دائما إلى تكوين هذه الأصول و الإحتفاظ بها لكي تستخدمها كإحتياطيات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ ومؤقت في موازين مدفوعاتها، حتى لا تضطر لإجراء تغيرات أساسية غير مرغوبة في سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الإقتصادي وتنمية الإقتصادية، لأن النمو الإقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحدى التنمية اقتصادية وإن كان غير كافي بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من إيرادات العامة، التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية، كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية ورغم ذلك يفرق الاقتصاديين بين النمو والتنمية، وانطلاقا من هذا الفهم فقد قسم الفصل إلى مبحثين،تناول المبحث الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة الإحتياطيات الدولية و النمو الإقتصادي، أما المبحث الثاني تعلق بدراسة الدراسات السابقة سواء عربية أو أجنبية وكذا علاقة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة من خلال إكتشاف أوجه التشابه وأوجه الإختلاف.

المبحث الأول: الإطار النظري للمتغيرات الدراسة

في هذا المبحث سيتم التطرق الى إن الإحتياطيات الدولية أداة لتسوية المدفوعات الدولية وصمام أمام للدول ضد الصدمات والأزمات المالية والاقتصادية، حيث النمو الاقتصادي يعبر عن حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

المطلب الأول: ماهية الإحتياطيات الدولية وصيغها

أولا: تعريف الاحتياطيات الدولية

نعدد التعاريف التالية:

"هي تلك الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها لأن الحكومات الدول الأخرى تقبلها في تسوية الديون والمعاملات الدولية وبناء على قابلية هده الأصول للقبول في المعاملات الدولية فإن حكومات الدول المختلفة تسعى دائما إلى تكوين هذه الأصول و الاحتفاظ بها لكي تستخدمها كاحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ ومؤقت في موازين مدفوعاتها حتى لا تضطر لإجراء تغيرات أساسية غير مرغوبة في سياستها وأهدافها الإقتصادية والاجتماعية" .[1]

يقصد بالإحتياطات الدولية وفق دليل إحصائيات مالية الحكومة الصادرة عن الصندوق النقدي الدولي: "بأنها الأصول الخارجية الخاضعة لسيطرة السلطات النقدية لها فورا لأغراض التمويل المباشر لإختلال المدفوعات والتنظيم الغير المباشر لكميات هدا الاختلال من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر العملة أو لأغراض أخرى أوكلاهما وتتألف الأصول الإحتياطي من عملات وودائع وأوراق مالية محررة بعملة أجنبية وذهب نقدي وحقوق السحب ووضع احتياطي البلد لدى صندوق النقد الدولي"[2].

إذن فالإحتياطيات الدولية: "هي مجموعة وسائل الدفع الدولية لتسوية مختلف المعاملات الدولية، بهدف تمويل التبادلات الخارجية والدولية، حيث تنشأ هذه الإحتياطيات الدولية نتيجة تشكل الرصيد الموجب الحاصل من خلال المبادلات مع العالم الخارجي فيما يخص السلع والخدمات وكذلك رصيد رؤوس الأموال من وإلى الخارج".

---

[1] بلقيوس عبد القادر"إحتياطيات الصرف الأجنبي وتمويل التنمية في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،جامعة مستغانم ، 2008/2007 ص97 .

[2] فوزي زغاد" إشكالية إدارة الإحتياطات المالية الدولية" مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة ، 2014/2013، ص 20

ثانيا :صيغ الإحتياطيات الدولية

عادة ما تميز البنوك المركزية بين عدة صيغ الإحتياطيات الدولية وأهمها:

1. إجمالي الإحتياطيات الدولية الاسمية: يعبر عما تملكه الدول من إحتياطيات دولية إلى إحتياطات دولية رسمية.
2. الإحتياطيات الدولية الصافية: يعبر صافي الإحتياطيات الدولية الرسمية عن إجمالي هذه الإحتياطيات مطروح منه الالتزامات الأجنبية القصيرة الأجل وهدا مؤشر مهم في المقارنة الدولية فإذا كانت دولة تملك مخزون معتبر من الإحتياطيات الدولية لكن مخزون المديونية كبير، فيكون هذا المؤشر مظل خاصة في المقارنة بين الدول فكثير من الدول ممثلة في بنوكها المركزية وتقوم بعرض هذا المؤشر كدليل قوي على السيولة الدولية لهذا البلد تحت ما يسمى صافي الإحتياطيات الدولية.
3. إجمالي الإحتياطيات الدولية الحقيقية: تعرف على أنها الإحتياطيات الدولية الإسمية بالدولار الأمريكي المكمشة بمؤشر الأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث نقوم بإزالة التشوهات السريعة عن طريق المكمش عن مؤشر الإحتياطيات الدولية الاسمية، والذي يعبر عن القدرة الشرائية الدولية لهذا المخزون، وتقوم البنوك المركزية بنشر هدا المؤشر دوريا تحت المسمى الإحتياطيات الدولية الحقيقية.
4. الإحتياطيات الدولية الصافية :يعتبر أهم مؤشر يتعلق بما تملكه السلطات النقدية فعلا من نقد أجنبي و الذي يعبر فعلا عن ملائمتها، حيث تقوم بإزالة التغيرات السعرية على المؤشر الإحتياطيات الدولية الصافية .

المطلب الثاني :مفهوم النمو وعلاقته بالتنمية الإقتصادية

أولا:مفهوم النمو الإقتصادي

إن معظم تعاريف النمو تدور حول "زيادة المجمع الإقتصادي الكلي".

النمو الإقتصادي:"حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي" .[1]

[1] علي ماكيد ، عماد معوشي ،" قياس اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 13،جامعة المدية ، 2013، ص 174.

هاته الزيادة يجب أن تكون أسرع من معدل زيادة السكان حتى تكون معبرة عن حقيقة النمو[1].

النمو الإقتصادي :"يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل =الدخل الكلي /عدد السكان ،أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا لن يحدث إلا إذا فاق معدل النمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني". [2]

ثانيا:علاقة النمو الإقتصادي بالتنمية الإقتصادية

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الإقتصادي وتنمية الإقتصادية، لأن النمو الإقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحدى التنمية إقتصادية وإن كان غير كافي بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من إيرادات العامة، التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية، كما يقوم النمو الإقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية ورغم ذلك يفرق الإقتصاديين بين النمو والتنمية في عدة جوانب منها:

- يرى بعض الإقتصاديين إن استخدام النمو الإقتصادي يكون في الدول المتقدمة، أما مصطلح التنمية الإقتصادية يستعمل في للدول أقل تقدما .[3]
- نميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة، فالتنمية الإقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج، أما النمو الإقتصادي يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار ينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم .
- التنمية الإقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف الجوانب في حياة المجتمع، بينما النمو الإقتصادي فهو تراكم كمي للسلع وخدمات فقط .
- التنمية الإقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل لذلك فهي تتطلب تغيرات إقتصادية وثقافية وسياسية إجتماعية، فحين النمو الإقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات .
- لا يمكن إحداث تنمية إقتصادية بدون نمو كما لا يمكن إحداث نمو إقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية إقتصادية وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين نمو والتنمية.

[1] مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة -، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 455

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية " الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص11.

[3] نزار سعد الدين العيسي ،إبراهيم سليمان قطف "الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ،2006، ص 44

- يمكن أن يحدث نمو إقتصادي سريع ولا تحدث تنمية إقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الإقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .[1]
- يمكن أن لا تتحقق التنمية الإقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة .وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية العسكرية والسياسية، في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.[2]

المطلب الثالث: أثر الإحتياطيات الدولية على النمو الإقتصادي

أولا : دوافع الطلب على الإحتياطيات الدولية

لا يمكن للإقتصاديات و خاصة النامية منها الاعتماد بشكل تام على إصلاحات صندوق النقد الدولي، أو على الإصلاحات في الهيكل المالي الدولي من أجل توفير الحماية اللازمة لمواجهة الأزمات، فعليها أن تؤمن الحماية الذاتية من خلال توفير الحجم الكافي من الاحتياطيات الدولية.

***دافع المعاملات:**

يعد دافعا رئيسي للطلب على الإحتياطيات الدولية ،إذ قد تحتاج البنوك المركزية إلى تراكم أرصدة الأغراض المعاملات ،مثلا لتغطية المشتريات من السلع والخدمات ، أو لخدمة الديون المستقبلية بسبب وجود نقص مؤقت في حصيلة الصادرات ،أو عدم الإمكان المؤقت في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية .

***دافع الإحتياط (الإحتياط الوقائي)**

هو التأمين الذاتي ضد الأزمات، فإن البلدان التي تراكمت لديها مخزونات كبيرة قبل الأزمة، من المتوقع أن تتصرف بشكل مختلف عن البلدان ذات المستويات الأدنى من خزين الاحتياطي الدولي ، وعلاوة على ذلك ،فإن تلك الدول التي لديها خزين أكبر من الإحتياطي قبل الأزمة ، يفترض أن تكون بوضع أفضل من غيرها خلال الأزمة.

[1] ضيف احمد"اثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر -3- ،2015/2014، ص14.

[2] جمال حلاوة على صالح "مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص32.

***دافع المضاربة:**

إن إستخدام بعض الدول لصناديق ثروة السيادية لحيازة و إدارة أصولها الخارجية ،إذ عادة ما تستخدم السلطات النقدية احتياطياتها الدولية لتمويل هذه الصناديق ،وبالتالي وجود صناديق الثروة السيادية يرتبط بشكل وثيق مع مستوى حيازة الإحتياطي، ومع ذلك فإن إمكانية تحويل الأصول الخارجية إلى صناديق ثروة سيادية ،تقدم وسيلة للحد من الحيازة المفرطة و الحصرية للإحتياطيات الدولية .

***دافع التدخل في سوق الصرف الأجنبي:**

تتدخل السلطات النقدية لمنع إرتفاع العملة المحلية الذي ينتج عنه خسائر في القدرة التنافسية لقطاع الصادرات، وأن هدا يتطلب أن تكون كمية الاحتياطيات لدى البنك المركزي قادرة على تحمل الدور المحدد الذي تلعبه الأنشطة التي تدخل ضمن مهام السلطة النقدية .

وبالتالي نلاحظ إن وجود هده الدوافع من شأنه إن يجعل الدول تحرص في الحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطيات الدولية من أجل إنجاز العديد من الوظائف في مجال التجارة الدولية ،والحفاظ على سعر الصرف الملائم للعملة المحلية اتجاه العملات الأخرى ،وكذلك تعزيز مستوى الاستثمارات الحكومية الداعمة للنمو والتنمية الإقتصادية، و الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار الإقتصادي.[1]

ويمكن القول أن البنك المركزي يستطيع الإعتماد على إحتياطياته الدولية بغرض تحقيق الإستقرار الإقتصادي[2]

ثانيا :مصادر تراكم الإحتياطيات الدولية

يبين ميزان المدفوعات مجموع المدفوعات وصافي المتحصلات، فهو إما يعاني من عجز أو يحقق فائضا إقتصاديا[3]، و يعتبر المصدر الأساسي لتراكم وتخزين الإحتياطيات الدولية، وذلك من خلال الفوائض المسجلة في حسابيه الرئيسيين، والمتمثلان في:

[1] عدنان الحسين، وصفاء عبد الجبار " دور الحتياطيات الدولية في نمو الناتج المحلي" مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد1، سنة 2018 ،ص 54-55.

[2] جليل شعبان البيضاني، الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الإحتياطيات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد1،سنة 2011، ص93.

[3] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 225.

- فوائض الحساب الجاري لتراكم الإحتياطيات الدولية :

هو يضم كافة المعاملات الإقتصادية الدائنة والمدينة والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالناتج والدخل وينقسم الى :[1]

أ. حساب الميزان التجاري

يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات حيث شهدت الكثير من الدول طفرت في فوائض موازينها التجارية وتعتبر الصين اكبر دولة في تحقق فائض في ميزانها التجاري.

وينقسم الميزان التجاري إلى فرعين :

التجارة المنظورة ، التجارة الغير المنظورة

- التجارة المنظورة: تتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدول الجمركية.
- التجارة الغير المنظورة: تشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج (الخدمات ،النقل، التامين، السياحة ،الخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة)هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في الحقيقة إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.
- حساب التحويلات كمصدر تراكم الاحتياطيات الدولية :

يتعلق حساب التحويلات بمبادلات تمت بين الدول والخارج خلال فترة في الميزان بدون مقابل إي أنها عمليات غير تبادلية، إي جانب واحد ، ولا يترتب عليها دين او حق معين ويشمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات .

وينقسم الصندوق النقدي الدولي هذا القسم بندين :

أ. الهبات الخاصة : وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات (دينية ،ثقافية، خيرية) النقدي منها والعيني ،كذلك التحويلات الخاصة بالمواريث والوصايا ، وتضاف الى ذلك تحويلات المهاجرين ،فالمهاجر عندما يغير إقامته يحول بذلك ملكية جميع ثروته من مقيم إلى غير مقيم وعلى ذلك يعتبر المهاجر انه

---

[1] أحمد ربعي " اثر تدهور العملة على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 2000-2016 " مذكرة لنيل شهادة ماستر "،جامعة المسيلة 2019/2018 ص24.

وهب ثروته بإعتباره مقيما في دولة المهجر وبالتالي يقيد إنتقال ثروته سواء كانت على شكل سلع أو نقد أو صكوك في البنوك الخاصة بها، ويقابل هذا بقيد موازن في هذا السند ، دائن بالنسبة للمهاجر إلى الدولة ومدين بالنسبة للمهاجرين من الدولة . والواقع انه عمل يقتصر عادة على قيد عنصرين من ثروة المهاجرين من النقد والودائع المصرفية.

ب. الهبات العامة: وتتضمن التعويضات ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها: سلع، خدمات، نقد، صكوك مالية.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن الفائض المحقق في الحساب الجاري مرده الفائض المحقق في الميزان التجاري، هذا الفائض ناجم عن الطبيعية الريعية للاقتصاد – كالجزائر مثلا – أو بسبب القوة التصديرية للاقتصاد – كالو.م.ا * الصين –

- فوائض الحساب الرأسمالي كمصدر لتراكم الإحتياطيات الدولية :

هو الحساب الذي يهتم بتسجيل الحركات التي تتم على رأس المال ،بين دولة ما والدول الأخرى التي تتعامل معها، مما يؤدي إلى ظهور المراكز المدينة، والدائنة الخاصة بالتعاملات المالية وينقسم رأس المال إلى :

أ. حساب رأس المال طويل الأجل:

وتدرج فيه جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته.

إما بالنسبة للأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام ويشمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل ،كما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات أهمها ما يتحقق خلال فترة الميزان من تغير ملكية الأنصبة في المشروعات والتي لا تأخذ شكل اسه موالا يكون وضعها في بند استثمار مباشر أو بند أوراق مالية بحساب الأرباح وفي ملكية العقارات غير التجارية ، والتجارية وبراءات الاختراع وفي الأنصبة وفي الصندوق النقدي الدولي وغيره من المنظمات الدولية.

وعليه يمكن القول أن الإحتياطيات الدولية في هذه الحالة تنشأ من خلال تدفق القروض الخارجية أو بسبب تدفق الإستثمارات الأجنبية.

ب. حساب رأس المال القصير الأجل

ويشمل كافة المتغيرات تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته ، وذلك بالنسبة للأصول والخصوم التي لا يزيد أجلها عن عام واحد، وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود بسب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة إي إمكانية تحويلها إلى الشكل النقدي.

ويشتمل هذا الحساب على العملات الذهبية والحسابات المصرفية وأذونات الخزينة والقروض قصيرة الأجل والأوراق الحقوق التجارية ،وفي الغالبية العظمى من الحالات تتم حركات رأس المال قصير الأجل ولكنه قد تحدث أيضا حركات مستقلة لرأس المال قصير الأجل.

وكنتيجة عامة: إن تراكم الإحتياطيات الدولية لا يقتصر على حساب دون الأخر، فهما يعدان مصدران رئيسيان ومهمان لتراكم الإحتياطي[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

الدراسة الأولى:

دراسة "التجاني بن سالم" بعنوان " دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي دراسة في الجزائر خلال الفترة1970 –2014" تدخل ضمن متطلبات لاستكمال شهادة ماستر2016–2017 بجامعة ورقلة، والتي تهدف إلى إشكالية التالية : هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2014؟ ومن الأدوات المستخدمة نموذج الانحدار الخطي والاختبارات الشخصية، ومن أبزر نتائجها تقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي، ثم استخدام اختبار الفحص استقرارية السلاسل الزمنية بحيث أظهرت النتائج احتواء المتغيرات الإقتصادية محل الدراسة بقيمتها الثابتة على جذر الوحدة ، أي أنها غير مستقرة عن المستوى الأمثل ، وبالتالي فإن جميع هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى والتأكد من وجود علاقة توازنية بين الصادرات والنمو الإقتصادي على المدى البعيد،كذلك عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنتها بالقيمة الجدولية مع قيم إحصائية للاختبارين بالنسبة لجميع النماذج .

الدراسة الثانية :

[1] Cédric Achille And Uche Duru, holding Excess Foreing Reserves versus infrastructure, finance ;What Should Africa Do, African devlopment Bank Group, working paper, N178, 2013, p06

دراسة "بوشمال محمد وحميدة مختار" بعنوان " أثر إحتياطي النقد الأجنبي على سعر الصرف دينار/ ودولار في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2019 "مجلة دراسات الإقتصادية بجامعة الجلفة سنة 2020، والتي هدفت إلى تحديد إشكالية التالية :ما هو أثر احتياطي النقد الأجنبي على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة1990-2019؟ بالإعتماد على طريقة التحليل المركبات الأساسية ACP، والتي تتمثل في تحليل الوصفي، ومن الأدوات المستخدمة استخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ، ومن أبرز نتائج المتحصل عليها اعتبار الإحتياطي النقد أداة من أدوات سعر الصرف ويستخدم في إدارة سعر الصرف البلد والمحافظة عليه عند مستوى معين ،وإن إدارة إحتياطيات تعتبر مهمة البنك المركزي والمحافظة عليه لمواجهة الكوارث والسيطرة على مخاطر السيولة والسوق وقد دل اختبار التحليل ألعاملي بإستخدام المركبات الأساسية **ACP**، إن هناك ارتباط قوي موجب بين متغير **LIC** وهو سعر الصرف مع **LMP** وهو المتغير الإحصائي النقدي حيث سجل معامل الارتباط القيمة 0.784.

الدراسة الثالثة:

دراسة "جمال دقيش وجعفر هني محمد" بعنوان " أثر احتياطات الصرف الأجنبي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1998-2016 "مجلة بجامعة احمد زبانة بغليزان سنة 2020 "،والتي هدفت إلى تحديد إشكالية التالية : إلى أي مدى تؤثر الاحتياطات الصرف الأجنبي على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟ ومن الأدوات المستخدمة نموذج الانحدار الذاتي ومن أبرز نتائجها إن الناتج المحلي واحتياطي الصرف غير مستقران في المستوى وتستقر بعد إجراء الأول مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى وهذا ما دفعنا إلى إجراء اختبار الانحدار البسيط واختبار العلاقة السببية ،وقد بينت نتائج الانحدار البسيط وجود تأثير إيجابي ومعنوي لاحتياطي الصرف على الناتج المحلي الخام،واختبار العلاقة السببية لغرا نجر بين غياب علاقة سببية بين احتياطي الصرف والناتج المحلي، بالإضافة إلى مجمل اختبارات سلامة النموذج توصلت إلى نموذج لا يعاني من أي مشاكل في ارتباط الأخطاء التوزيع الهيكلي المعالم التوزيع الطبيعي للبواقي .

الدراسة الرابعة :

هي دراسة "عدة أسماء" بعنوان " أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر " تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية 2015-2016 بجامعة وهران،والتي هدفت إلى تحديد إشكالية التالية :ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ,ومن الأدوات المستخدمة نموذج هارود دومار ونموذج LM-IS ومن أبرز النتائج المتوصل إليها إن

الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يشكل المكون الأساسي للصادرات الجزائرية، على غاية اليوم الذي يشكل خطر على الاقتصاد الجزائر ويجعله عرضة للصدمات الخارجية لذلك وجب تدارك أهمية التجارة الخارجية في دعمها للنمو الإقتصادي والتركيز على تنويع وتنمية الصادرات الجزائرية ،و إن معدلات النمو الإقتصادي هي نتيجة تحسن أسعار النفط بالدرجة الأولى لذلك نقف عند الأسباب التي تعرقل نمو باقي القطاعات الأخرى والتي تتطلب حلول جديدة النهوض بالاقتصاد الوطني .

الدراسة الخامسة:

دراسة الباحث "فوزي زغاد" بعنوان "إشكالية إدارة الاحتياطات الدولية المالية دراسة حالة بنك الجزائر 2000-2012" مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية 2014/2013 بجامعة المسيلة ،إلى تحديد الإشكالية التالية : كيف يتم تسيير الاتجاهات الاحتياطات الدولية بغية الحفاظ على قيمتها الحقيقية وكذا حمايتها من ظاهرة تقلبات أسعار الصرف؟ والتي هدفت إلى تحديد إشكالية تسيير الاحتياطات الدولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص بالإضافة إلى طريقة إدارة بنك الجزائر لتدفقات العملات الصعبة وفق المنهج الوصفي التحليلي وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة وارتباط قوي بين تراكم الاحتياطات الدولية وتزايد حجم الصادرات البترولية فكلما زادت قيمة الصادرات البترولية انعكس ذلك على حجم تراكم الاحتياطات الدولية ،تعرض الجزائر للإفراط الشديد لمستويات الاحتياطات الدولية ،باعتبار الاقتصاد الجزائري يتعرض لإمكانية الانخفاض في حالة التدهور الشديد لأسعار البترول وعدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات.

الدراسة السادسة:

دراسة الباحثة "بوحوش أسماء" بعنوان "أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 2000-2014 مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة 20 أوت سكيكدة ،التي من أهدافها أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر ومن خلاله تحددت العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي،وكذلك التعرف على الصادرات الجزائرية وإجراءات ترقيتها وفق المنهج الوصفي التحليلي الإست نتاجي ومن نتائجها عدم جدوى إتباع سياسة لتنمية الصادرات خارج المحروقات لم يحقق النتائج المرسومة،إن الصادرات تلعب دور هام ومهم فهي تعتبر محركا للنمو الإقتصادي،بالإضافة إلى إنه لا تزال نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي هامشية وجد ضئيلة، أي لا تسبب نمو إقتصادي.

الدراسة السابعة:

دراسة الطالب "كبداني سيدي أحمد" تحت عنوان" أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة الدول العربية دراسة تحليلية وقياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2012-2013" بطرح الإشكالية: هل تؤدي معدلات النمو المرتفع إلى مزيد من عدالة توزيع الدخل؟ ومن أهدافها اكتشاف العلاقة بين النمو الإقتصادي وعدالة توزيع الدخول في الاقتصاد العربي، بعرض مسارات تطورهما عبر الزمن والبرامج الحكومية والسياسات التنموية المتبعة ،وفق منهج وصفي تحليلي ومن أبرز نتائجها إن معدلات النمو الإقتصادي المحققة في الجزائر لم تساعد على تحسين توزيع الدخل بالقدر الكافي حيث أنه من أفضل مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، وكذلك إن مؤشرات النمو الإقتصادي لم تؤثر إيجابا على درجة عدم عدالة توزيع الدخل في الدول العربية، أي إن التوزيع السيئ للدخل يعيق النمو الإقتصادي في الدول العربية.

الدراسة الثامنة:

دراسة الطالبة" فاطيمة حفيظ " بعنوان إصلاحات الإقتصادية وإشكالية النمو اقتصادي في دول المغرب العربي الجزائر المغرب تونس أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر باتنة دفعة 2010-2011 تحت الإشكالية :ما هو أثر تطبيق حزمة الإصلاحات على معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في كل من الجزائر تونس مغرب؟ بالاعتماد على طريقة التحليل الانحدار البسيط ومن نتائجها إهتراء البنى الإقتصادية نتيجة سوء تقدير الإمكانيات البشرية و المادية وسوء استثمارها وتنميتها، وكذلك وقوع اقتصاديات هذه الدول في دورة طويلة من الكساد و الركود الإقتصادي وبالتالي إعاقة كل عمليات التنمية التي أرادت هذه الدول تحقيقها فكانت المديونية الخارجية الدافع الأساسي في إعادة هيكلة اقتصادياتها بلجوئها إلى اعتماد برامج التصحيح الهيكلي بعد تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية وزيادة حدة الإختلالات الداخلية والخارجية بها المغرب سنة 1983 تونس سنة 1987، الجزائر سنة 1994 وهذا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .

الدراسة التاسعة:

دراسة الباحثة "صبرينة بن عبدة ،كريمة سليم "بعنوان "علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014 مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي ل – م – د .علوم إقتصادية تخصص مالية ونقود جامعة العربي تبسي تبسة دفعة 2016 بإشكالية :كيف كان تأثير تقلبات سعر البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر؟ والتي هدفت إلى إبراز الوضعية الحقيقية الحالية

والمرتقبة لقطاع المحروقات في الجزائر والتصرف على واقع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، وكذلك العلاقة التأثيرية لتغير أسعار البترول بالإستقرار النقدي بإستخدام المنهج الوصفي، وتمثلت نتائجه إن اعتماد الإقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه أثار على الإقتصاد الكلي وأساسا على الإستقرار النقدي، ومن أهم نتائجه إن الناتج المحلي الإجمالي خلال 1990-2014 يتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار البترول ،هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات جسدتها معاملات الإرتباط المرتفعة بين كثر المؤشرات وأسعار البترول حتى فاق 90 بالنسبة للصادرات المعتمدة أصلا على الصادرات البترولية ، وإن رصيد الميزان التجاري يتعلق خلال الفترة الدراسة بشكل كبير على أسعار البترول حيث تزامن تحسن رصيد الميزان التجاري مع إرتفاع البترول .

المطلب الثاني: الدراسة الأجنبية

الدراسة الأولى:

the Extent of The Impact of Both Public Expenditures And Foreign Aids On Economic Growth In The West Bank And Gaza Strip For The Period 2008/2017 The Journal Of Economy And Finance Written By* Abu Aid Yasser Mohamed Ahmed*.

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية في النمو الإقتصادي في فلسطين ، ما مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية في النمو الإقتصادي وأستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة إحصائية تناولت التسلسل الزمني للفترة 2008-2017 و تحليل البيانات من خلال نموذج الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير كل النفقات العامة و المساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي ،وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:وجود تأثير للنفقات العامة على النمو الإقتصادي في حين بينت الدراسة على عدم وجود تأثير للمساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي أما أهم التوصيات تمثلت في ضرورة عدم الإعتماد على المساعدات الخارجية في النمو الإقتصادي وضرورة زيادة النفقات العامة

الدراسة الثانية:

Author* Imad Hassanein Al-saidi –Badiaa Fahd Al-otaibi* Title Of The Role Of Fiscal And Monetary Policies In Advancing Economic Growth In The Kingdom Of Saudi Arabia For The Period 1986-2012 Journal Of Economics And Human Development .

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فعالية كل من السياسات النقدية والمالية في التأثير على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وتركزت الدراسة على محددين أساسين هما :السياسة المالية من خلال اثر الإنفاق الحكومي و السياسة النقدية من خلال دراسة اثر تغير عرض النقود وسعر الفائدة و دورهما في التأثير في دفع عجلة النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تطور معدل نمو المحددات المهمة لكلا السياستين و قد أظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة و تأثير واضحا في الأجل الطويل و بمستوى عالي لبن المتغيرات المستقلة لكل من السياسة المالية والنقدية والمتغير التابع النمو الاقتصادي ، وكذلك إن فعالية السياسة المالية و المتمثلة في الإنفاق الحكومي كانت أكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي من تأثير السياسة المالية ومن أهم التوصيات ضرورة التنسيق بين الساسة المالية والنقدية لما تحتاج إليه الساسة الإقتصادية من توازن دقيق وتناغم كبير بين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار.

الدراسة الثالثة:

Researcher* Riyadh rahim Al-Amir* titled Money Supply and Exchange Rate and Their impact on international Reserves Management in Japan 2003-2015 College of Administration and Economics, University of Karbala.

هدفت هذه الدراسة إلى تغير عرض النقد وسعر الصرف تحت أي ظرف داخليا أم خارجيا , وهل هو بصورة مخططه من قبل السلطات النقدية والمالية أم لا ، وتوصلت إلى أن هذه التغير لابد أن يكون مصحوبا بصورة حتمية بتبعات مالية ونقدية على مجمل المتغيرات داخل الياباني ، ومن أبرز هذه المتغيرات هي الإحتياطيات الدولية وقد إنعكست سياسات السلطة النقدية والمالية في اليابان بصورة واضحة إيجابية على إدارة تراكم تلك الاحتياطيات ، وعدة الأخيرة أداة فعالة في توجيه سياسة الاقتصاد داخل البلد وفقا لقاعدة التغذية العكسية وصولا إلى الاستقرار الكبير في عرض النقد وأسعار الصرف بما يدعم الإستقرار الإقتصادي ككل ،ويعد لتغير عرض النقد الأثر الأكبر على تراكم ونمو تلك الإحتياطيات ،فيما اضعف نظام سعر الصرف العائم بصورة كبيرة فضلا عن الخطوات المتبعة من قبل المنتجين اليابانيين من أثر سعر الصرف في إدارة الإحتياطيات الدولية .

الدراسة الرابعة

ResearcherDr.Muhammd Ali AL-Harir Memorandum entitled Analysis of the impact and Adeqnacy of Foreign Reserves on Money supply in libya, Departmemt of Economics ,Faculty of Economics and political Science, Al-Zaytoonah University 2020

تهدف الدراسة إلى تحليل معدلات كفاية الإحتياطيات الأجنبية ومدى تأثير تراكمها على عرض النقود في الإقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية 1980–2018 ،وذلك من خلال استعراض الإطار النظري لها وقد إفترضت الدراسة إن معدلات كفاية الاحتياطيات الدولية عند المستويات المثلى وانه لا توجد علاقة بين عرض النقود وهذه الاحتياطيات وتم تحليل البيانات المتعلقة بمعدلات كفايتها وصفيا كذلك استخدام نموذج var وغرا نجر للسببية في تحليل العلاقة بين تراكم الاحتياطيات الأجنبية وعرض النقود ، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج من بينها تجاوز نسبة NFA/CI 100% في اغلب سنوات الدراسة وبالتالي فإنها فوق مستوى الحجم الأمثل، كذلك كانت نسبة NFA/M2 فوق مستوى الحجم الأمثل في اغلب سنوات عينة الدراسة بالإضافة تشير نتائج النموذج المقدر إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاحتياطيات الأجنبية وعرض النقود في حين يشير نموذج VAR إلى وجود علاقة بينهما في المدى القصير إلا أنها ضعيفة ، وتوصى الدراسة بضرورة الاستفادة من تراكم الاحتياطيات الدولية بالشكل الذي يؤذي إلى تنويع مصادر الدخل المحلية والخارجية للإقتصاد الوطني وذلك من خلال إستثمار جزء منها في شكل أصول خارجية قصيرة الأجل والأخر في رفع القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني.

المطلب الثالث:المقارنة بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة

معظم الدراسات السابقة تناولت متغير الأول أو الثاني وربطه بمتغيرات أخرى بينما تناولت دراستنا متغيرين مع بعضهما، كما جاءت الدراسة في تحديثها للفترة (2000–2020).

حيث اتسمت هذه الدراسات بخاصية معينة من خلال دراستها للموضوع من جوانب مختلفة، أما دراستنا الحالية فإنها تتميز عن باقي الدراسات كونها تتطرق إلى الأثر أو العلاقة بين تغيرات الإحتياطيات الدولية وأثرها على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر فهي تهدف إلى:

- توضيح أثر الإحتياطيات الدولية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.
- مدى إستجابة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للإحتياطيات الدولية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري للإحتياطيات الدولية الذي يعتبر عنصر هام في إقتصاديات الدول وهذا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، وينشأ تراكم للإحتياطيات الدولية من خلال الفوائض لميزان المدفوعات، المتمثلة في فوائض الحساب الجاري وفوائض الحساب الرأسمالي، وكذا الإطار النظري للنمو الإقتصادي وعلاقته بالتنمية الإقتصادية كما استعرضنا أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، وما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها.

الفصل الثاني:

تحليل وقياس العلاقة بين الإحتياطات الدولية

و النمو الإقتصادي خلال الفترة (2000-2020)

تمهيد

من خلال الفصل الأول وبعد معرفة كل من مؤشر الإحتياطيات الدولية النمو الإقتصادي من الناحية النظرية سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة من الناحية القياسية من خلال دراسة تحليل أثر الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي. وإبراز العلاقة بينهما.

ولغرض الإلمام بجوانب الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بالنسبة للمبحث الأول نتطرق فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التي تبين كيفية انجاز هذه الدراسة من اختيار مجتمع الدراسة والعينة وتحديد المتغيرات وكذا الأدوات القياسية،أما بالنسبة للمبحث الثاني تم عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها بغرض تفسيرها وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها بالفرضيات .

المبحث الأول: تحليل تطور الإحتياطيات الدولية والنمو الإقتصادي في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة نفطية بامتياز، فهي تعتمد بشكل كبير على صادراتها النفطية لتلبية حاجياتها الأساسية، لذلك فهي تنتهج سياسة حذرة في إدارتها لاحتياطياتها الدولية مما سمح لها بتحقيق الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط، وسنتطرق في هذا المبحث لدراسة تطور الإحتياطيات الدولية ومعدل النمو في الجزائر.

المطلب الأول : تطور الإحتياطيات الدولية للجزائر للفترة 2021/2000

تميزت الإحتياطيات الدولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 بالتذبذب وهذا ما يبينه الجدول "1" التالي :

الجدول (01): يوضح تطور الإحتياطيات الدولية في الجزائر للفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الإحتياطيات الدولية الإجمالية	معدل النمو السنوي
2000	2.211355610680	-
2001	19625060612.90	44.76
2002	25151012703.14	28.15
2003	35454600266.17	6940.
2004	45691652467.50	28.87
2005	59167068864.05	29.49
2006	81462730475.32	37.68

2007	144972269711.74	77.96
2008	148098646076.64	28.81
2009	155111906771.68	4.73
2010	170461132878.61	9.89
2011	191369111470.41	12.26
2012	200586904241.38	4.81
2013	201436604411.92	0.42
2014	186350590140.83	-7.49
2015	150595236894.63	-19.18
2016	120788088861.40	-19.79
2017	104852543743.41	-13.19
2018	87382910154.09	-16.66
2019	71795950714.95	-17.83
2020	56208991275.80	-21.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الإحصائيات المالية الدولية، التقارير السنوي لبنك الجزائر

التحليل:

إنطلاقا من الجدول أعلاه والمنحنى أدناه نلاحظ إرتفاع ملحوظ في حجم الإحتياطيات الدولية في الجزائر خلال الفترة "2000الى 2006" ، حيث سجل إجمالي الإحتياطيات الدولية سنة 2000 حوالي 13556106202.21مليار دولار كأدنى معدل سنوي واستمرت في الارتفاع لغاية 2013 بمقدار 201436604411.92مليار دولار كأعلى معدل سنوي 0.42%، وذلك راجع إلى تزايد تدفقات العملات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وفي سنة 2014 أنخفض إجمالي الإحتياطيات الدولية الى 186350590140.83 مليار دولار بمعدل نمو سنوي(7.49-)% وأستمر في الانخفاض لغاية 20 حيث بلغ 56208991275.80مليار دولار بمعدل سنوي مقدر ب (21.71-)% وذلك بسبب إنخفاض أسعار البرميل مما اثر على حجم الإحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الاقتصاد الجزائري.

أما في سنة 2014 أدى العجز المعتبر في ميزان المدفوعات المسجل في سنة 2015 الى2017 والعجز الأقل حدة المسجل في 2020 إلى تراجع حاد الاحتياطيات الدولية وانتقلت من 186350590140.83 مليار دولار بنسبة انخفاض(7.49-%)إلى مليار دولار 56208991275.80 سنة 2020 ،بتحقيق نسبة (21.71-)% بسبب الانخفاض الفعلي في ميزان المدفوعات بقيمة 186 مليار دولار مؤثر على تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية الأورو-الدولار -أساسا.

الشكل "01": يوضح تطور الإحتياطيات الدولية للجزائر للفترة (2000-2020)

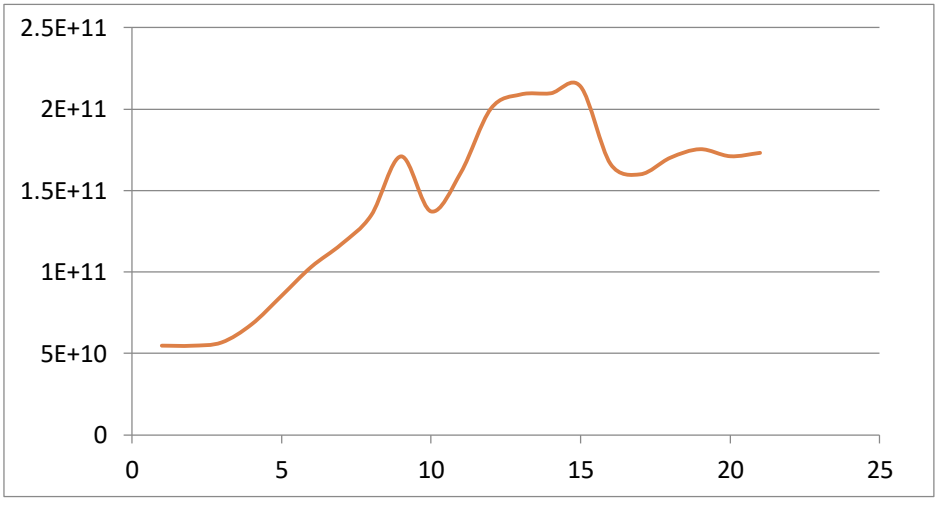

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني : تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر

سنعبر في هذا المطلب على النمو الإقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي، لأن النمو الاقتصادي يمثل التوسع في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل لبلد ما، ويحصل عندما يتحول منحنى إمكانات الإنتاج إلى الأعلى[1]

أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي ،الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر كما هو الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، فالناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو بالقيمة الحقيقية (الأسعار الثابتة)، وهو يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما لدولة.

ثانيا: واقع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

لقد عرفت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تذبذب واضح خلال الفترة 2000–2020 كما هو موضح الجدول التالي

يوضح الجدول (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000–2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	54790233855.97	-
2001	54744725765.72	-0.083
2002	56760246981.75	3.68
2003	67863841333.42	19.56
2004	85325003122.09	25.72

[1] Paul and samuelson and William, Macroeconomics, Nineteteenth edition,new york, 2010, p218

2005	103198251003.39	20.94
2006	117027321306.16	13.40
2007	134845573817.76	15.22
2008	171008067513.16	26.81
2009	137206139022.71	-19.76
2010	161155315145.81	17.45
2011	200245371997.26	24.25
2012	209021250805.93	4.37
2013	209724351221.97	3.36
2014	213860450595.83	1.97
2015	166361491140.75	-22.21
2016	159994837855.12	-3.82
2017	170163165960.52	6.35
2018	175405660377.36	3.08
2019	171091289782.25	-2.46
2020	173148162528.44	1.**20**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات المالية الدولية، وتقارير بنك الجزائر

التحليل:

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2008) حيث تراوح إجمالي الناتج المحلي 54790233855.97مليار دولار كأدنى مستوى له سنة 2000 وسجل 1710080675 13.16مليار دولار كأعلى معدل سنوي بلغ26.81% في سنة 2008 ويرجع ذلك للتأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو المحروقات على النمو الناتج الإجمالي، لكنه عرف تراجعا سنة 2009 بنسبة (19.76-)% حيث سجل ناتج محلي إجمالي 137206139022.71مليار دولار الناتج عن اثر الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار البترول في الأسواق المالية العالمية.

ليعاود الارتفاع خلال الفترة (2010-2015)، أي في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي، وهذا الارتفاع يرجع إلى إرتفاع الحصة من إنتاج البترول مما ساعد في زيادة إيرادات التصدير، أما في سنة 2016 فلقد بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض إلى أن حقق إجمالي ناتج محلي مقدر ب 195994837855.12مليار دولار بمعدل سنوي (3.82-)% وهذا بسبب الأزمة المالية التي مست الإقتصاد العالمي سنة 2008، لكن تأكد بعد ذلك إنعاش النمو الذي يجره أساس الطلب الداخلي المدعم بزيادة الموارد سنة 2010،حيث سجل معدل النمو خلال هذه السنة 17.45% وبعدها بدأ معدل النمو في التراجع إلى أن وصل إلى (22.21-)% و (3.82-)%سنتي 2015-2016 على التوالي، وهذا راجع إلى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة إنخفاض أسعار البترول.

أما سنتي 2017 و2018 سجل إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي 170163165960.52 مليار دولار بنسبة معدل نمو سنوي 6.35% وفي سنة 2018 بمقدار 175405660377.36مليار دولار بنسبة معدل نمو سنوي 3.08 ويعود ذلك على تأثير وركود في قطاع المحروقات وعرفت سنة 2019 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نمو مقدرة (2.46-)% نظرا للوضع الحرج الذي تعيشه الجزائر، وبعده إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معدل نمو سنوي 1.20% .

الشكل (02): يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة (2000-2020)

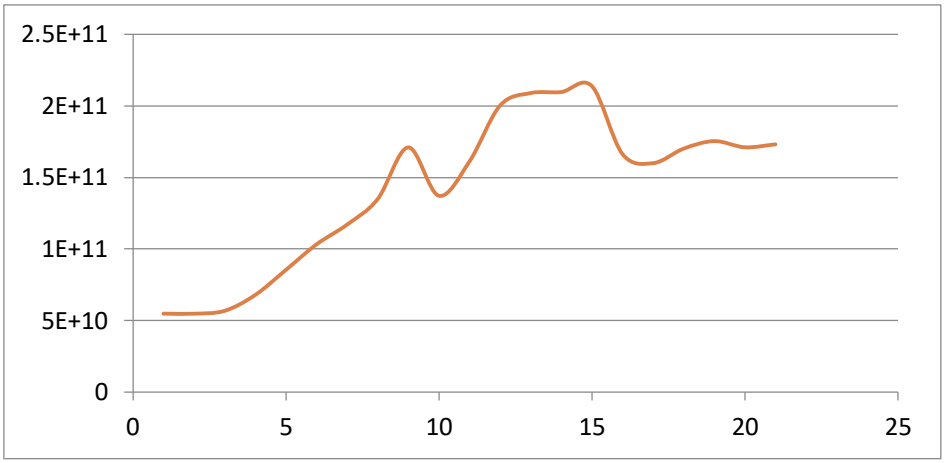

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

المطلب الثالث: تحليل أثر الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول (03): نسبة الإحتياطيات الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة : مليار دولار

السنوات	النسبة الإحتياطيات الدولية إلى الناتج المحلي	المعدل النمو السنوي
2000	24.47	-
2001	35.84	46.46
2002	44.31	23.63
2003	52.24	17.89
2004	53.55	5.19

2005	57.33	7.05
2006	69.61	21.41
2007	107.50	54.43
2008	86.60	-19.44
2009	113.05	30.54
2010	105.77	-6.43
2011	95.56	-9.65
2012	95.96	0.41
2013	96.04	0.08
2014	87.13	-9.27
2015	90.52	3.89
2016	75.49	-16.60
2017	61.61	-18.38
2018	49.81	-19.15
2019	41.96	15.75
2020	32.46	-22.64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إحصائيات المالية الدولية، وتقارير بنك الجزائر

التحليل:

إنطلاقا من الجدول أعلاه والمنحنى أدناه عرفت نسبة الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا خلال الفترة(2000-2007) حيث سجلت سنة 2000 نسبة إحتياطيات على الناتج المحلي24.47 استمر في إرتفاع إلى غاية سنة 2007 محقق معدل النمو سنوي 54.43 بالنسبة إحتياطيات دولية على ناتج محلي إجمالي بلغ 107.50 ويرجع ذلك إلى تأثير معدلات النمو المحروقات نسبيا على النمو الناتج المحلي الإجمالي لتحسن الوضعية الإقتصادية للجزائر، وبعدها إنخفضت نسبة إحتياطيات دولية على الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بمقدار 86.60 على معدل نمو سنوي 19.44- بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية تأثيرها على السوق العالمي، وفي سنة2009 ارتفعت نسبة الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي 113.05 بنسبة معدل نمو سنوي 30.54 وهذا رغم تراجع إجمالي الناتج المحلي ، ويفسر ذلك بسبب مساهمة مصادر أخرى في الاحتياطيات الدولية غير النفط، أما من سنة 2011 بنسبة إحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 95.56 بنسبة نمو معدل سنوي 9.65- الى غاية 2014 محققا نسبة الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي 87.13بنسبة معدل نمو سنوي 9.27- بسبب فشل برامج الإصلاح الإقتصادية ليعاود الإرتفاع سنة 2015 بنسبة الإحتياطيات الدولية على الناتج الإجمالي 90.52 بنسبة معدل نمو سنوي 3.89 ليعاود الانخفاض حلال الفترة 2016-2020 حيث سجل سنة 2016 نسبة معدل نمو سنوي 16.60- كحد أدنى وسنة 2020 نحقق نمو سنوي 22.64- كحد أعلى بسبب التأثير إنخفاض أسعار البترول على الوضعية الإقتصادية .

الشكل (03) يوضح نسبة الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي

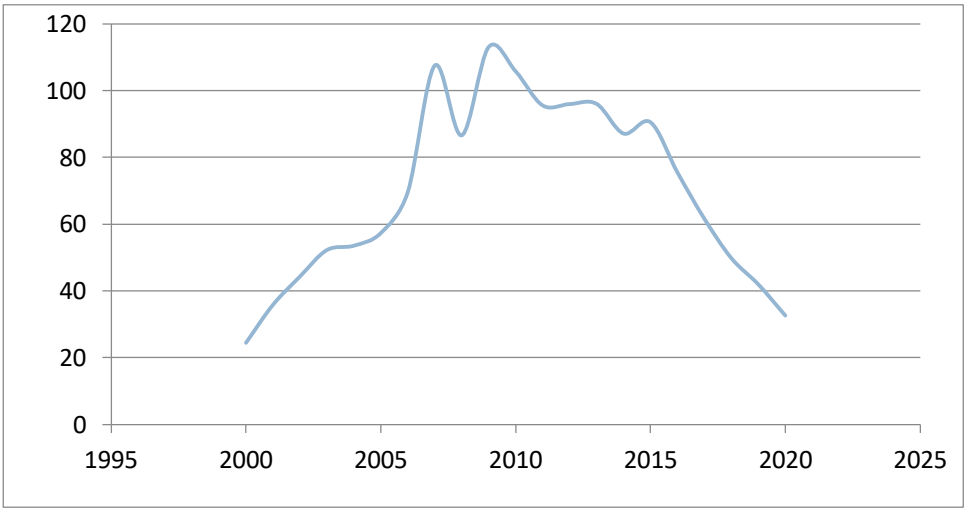

من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإحتياطيات الدولية على الناتج المحلي الإجمالي

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى تحليل حول موضوع الدراسة من الجانب التطبيقي وإختبار العلاقة بين الإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews .

المطلب الأول: منهجية البحث

أولا: نبذة تعريفية للإنحدار الذاتي VAR :

قام بإقتراح هذا النموذج "Sims" في عام 1981 حيث "Sims" كان يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل: إستبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات ،من أجل الوصول إلى التشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق بإختبار المتغيرات الخارجية، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.

يقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية) وإدخالها جميعها في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها.[1]

ثانيا: المفهوم

هو نموذج من المعادلات الهيكلية بحيث يكون المتغير التابع دالة في القيم السابقة له والقيم السابقة للتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة.

–النموذج العام الذي اقترحه هو نموذج Vectoriel Auto Régressive (VAR) الذي يمكن كتابته بالشكل آلاتي :

$$\emptyset(B)y_{t=}\varepsilon_t$$

إذا:

y_t: سياق عشوائي

n: بعد مستقر من المرتبة الثانية

[1]عثمان نقار منذر العواد " إستخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي " مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية , جامعة دمشق , المجلد 28، العدد 2، سنة 2012 ص339.

$\emptyset(B)$:كثير حدود مصفوفي من الدرجة p

بمعدل الإبطاء الزمني β يكتب كما يلي:

$$\emptyset(B) = \emptyset_0 - B\emptyset_1 - B^2\emptyset_2 \dots\dots\dots\dots\dots B^p\emptyset_p$$

$\emptyset_0$:مصفوفة احادية من المرتبة n

سياق الصحة البيضاء ذو n بعد، مصفوفة تعايرا ته هي :Ω ويفسرها السياق بأنه تجديد للسياق العشوائي

ثالثا : بناء النموذج (VAR)

1- إن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، إي لا تحوي جذر الوحدة.
2- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
3- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

سنبدأ بعرض نظري موجز لهذه المسائل قبل إن نقوم بتطبيقها على الحالة الدراسية.

1) الإستقرار Stationarity[1]

نقول عن السياق العشوائيy_t انه مستقر من المرتبة الثانية إذا كان التوقع الرياضي لy_t وy_{t+h}وهو نفسه من أجل كل وكل عدد صحيح ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التباين :

$$E(y_{t+h}) = E(y_t)$$

$$V(y_{t+h}) = V(y_t)$$

وإذ كان التباين المشترك لy_t وy_{t+h}مستقلا عن الزمن إي إذا كان :

$$\frac{d[Cov(y_t y_{t+h})]}{dt} = 0$$

أ. إختبار الإستقرار Stationaritytes[2]

[1]KirchgässnerG.and WoltersJ.(2007)"IntroductiontoModernTimeSeriesAnalysis",SPRINGER-Verlag,BerlinHeidelberg.pp.13-14
[2]DickeyD.andFullerW.(1979),"DistributionoftheestimatorsforAutoregressive TimeSeriesWithaunitRoot",JournaloftheAmericanStatisticalAssociation,n74:p p.427-431

إن عدم الإستقرار في السلاسل الزمنية يرجع في الكثير من الأحيان إلى وجود جذر الوحدة، وقد اقترح Dickey & Fullerاختبارا يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجودها.

1. إختبار D.F(Dickey& Fuller)

بفرض إنه لدينا السياق العشوائي، نقوم بحساب الانحدار التالي:

$$X_t = px_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} a_i(x_{t-1} - x_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

بقوم إختبار على إختبار قيمة pفيما لذا كانت p=1 إي إن فرضيات الاختبار هي :

قبول هذه الفرضيات يعني قبول عدم الإستقرار ووجود جذر الوحدة $H_{0:\ P=1}$

قبول هذه الفرضيات يعني قبول الإستقرار وعدم وجود جذر الوحدة $H_{1:\ p=0}$

نحسب إختبار الإحصائية t^* ثم نقوم بمقارنتها معtالجد ولية التي قدمها Dickey& Fuller

يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا وإنحدارا خطيا بالزمن بحسب طبيعة السلسلة الزمنية المدروسة ،في هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة .

2. إختبار المحسن [1] A.D.F (Angmanted Dickey &Fuller):

نقوم بحساب الانحدار : $\Delta X_t = \emptyset X_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} a_i(x_{t-1} - x_{t-i-1}) + \varepsilon_t$

إذا: $\varphi = p - 1$

في هذه الحالة فرضيات الإختبار: $H_0 : \varphi = 0$

$H_1 : \varphi < 0$

[1]DickeyD.andFullerW.(1981)'ThelikelihoodRatioStatisticsforAutoregressiveTimeSeriesWithaunitRoot",Econometrica ,n49:pp.1057-1072

إذا تبين لنا نتيجة الإختبار إن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى[1] $\Delta = (1 - B)$، ثم نقوم باختيار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة تطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية ، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة .

وتشير هنا أيضا إلى إنه يمكن إن تضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، أو حدا ثابتا و انحدارا خطيا بالزمن ، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة .

2) تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني في نموذج VAR:

عندما قدم Sims نموذجه لم يعطي إي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام ، من اجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني اقترحت عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها:

أ- معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE(Final Predictor Error Criterion):

وهو يعطي بالعلاقة الآتية :

$$FPE = \left(\frac{N + P - n}{n - p.n}\right) det\Omega(p)$$

إذا:

Ω: مصفوفة التباينات والتغايرات المقدرة للبواقي

N: عدد المتغيرات الداخلية

N: عدد المشاهدات الكلية

تقوم بحساب FPEالمتعلقة بالقيم المتتالية ل pحتى $K = \frac{N}{10}$على الأكثر ومن ثم تحدد قيمةFPE الأصغر واخذ عدد مدد التباطؤ الزمني منها إي:

$$FPE(P)FPE(P_0) = Min_{\mathrm{p=1}}^{\mathrm{k}}$$

ب-معيار المعلومات ل (AKAIKE Information Criterion):

[1]HENIN P.Y.(1989),"Bilans etessaissurlanon-Stationnaritédes sériesMacroéconomiques"révued'économiepolitique–n5-pp661-691

وهو يحسب بالعلاقة الآتية :

$$AIC(p) = \log(det\Omega(\mathrm{p})) + 2\left(\frac{n^2.p}{N}\right)$$

الرموز لها نفس المعنى المشار إليه سابقا ونختار بعد ذلك التي تحقق العلاقة :

$$AIC(P_0) = M_{p=1}^{k} inAIC(P)$$

ت-معيار المعلومات البايزية[1] BIC (Bayesian Information Criterion):

يحسب من العلاقة الآتية :

$$\mathrm{BIC(P)} = \mathrm{Log(det\Omega(p))} + \left[\frac{n^2.p.logN}{N}\right]$$

ثم نأخذ عدد مدد التباطؤ الزمني بحيث تحقق:

$$\mathrm{BIC(P_0)} = \mathrm{Min\ BIC(P)}$$

ث-معيار المعلومات HQIC (Hannan& Quinn Information Criterion):

يحسب من العلاقة الآتية:

$$HQIC(P) = log\big(det\Omega(p)\big) + \left(2n^2pc\,\frac{log.logN}{N}\right)$$

إذ c: تمثل مؤشر لقوة المعيار ونعتبره مساويا 2 في التطبيق العملي، نأخذ عدد فترات التباطؤ الزمني بحيث تحقق:

$$HQIC(P) = M_{p=1}^{k} inHQIC(p)$$

ملاحظة: يمكن أن نحصل في التطبيق العملي على نتائج مختلفة من هذه المعايير، في هذه الحالة نقوم باختيار التباطؤ الزمني الذي حصلنا عليه في العدد الأكبر من المعايير.

[1] LARDICS.etMIGNONV.,(2002)"Econométriedessériestemporellesmacroéconomiquesetfinancières"Ed.Economica-Paris.pp.97.

3) إختبار السببية

أدخل مفهوم السببية في الإقتصاد القياسي عام 1969، وهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات

الداخلية والمتغيرات الخارجية. سنرى كيف يطبق هذا المفهوم على مستوى كل معادلة من معادلات النموذج VAR

سنبدأ بتعريف السببية ومن ثم الطرائق التي تسمح لنا باختبارها .

أ- تعريف Grange للسببية :

نقول عن المتغير العشوائي xانه يسبب المتغير العشوائي y إذا كانت هناك معلومات في ماضي x مفيدة في التنبؤ بy، وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي y.

لدينا هنا مسلمتان هما :

1. السببية لا تطبق إلا على المتغيرات العشوائية.
2. الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن .[1]

فإذا رمزنا للمعلومات المحتواة في ماضي السياق العشوائي x وy على التوالي كما يأتي :

$$\tilde{X} = \{x_t, x_{t-1}, \dots.\}$$
$$\tilde{Y} = \{y_t, y_{t-1}, \dots.\}$$

ورمزنا لخطأ التنبؤ بالإعتماد على المعلومات المتوفرة كما يأتي :

$$e(x/inf) = \mathrm{X} - E(x/inf)$$
$$e(y/inf) = \Upsilon - E(y/inf)$$

يعتمد Granger على تباين خطأ التنبوء لدراسة السببية ، فهو يرى إنه كلما كان هذا التباين ضعيفا كان المتغير مفسر تفسيرا جيدا، وبناء على ذلك فهو يميز بين أربعة أنواع من السببية :

1. السببية وحيدة الإتجاه : نقول إن X تسبب Yإذا تحققت المتراجحة التالية :

[1]GOURIEROUXC.etMONFORTA.,(1990)"SériesTemporellesetModèlesDynamiques"Ed.Economica-Paris.pp.442-446

$$V\left[e\left(Y_t/\tilde{Y}_{t-1}.\tilde{X}_{t-1}\right)\right] < V\left[\mathrm{e}\left(Y_t/\tilde{Y}_{t-1}\right)\right]$$

وهذا يعني Xإن ماضي يحن من تنبؤY في اللحظةT، وهو أفضل من الاعتماد فقط على ماضي Y.

2. السببية بالإتجاهين: وهي تعني إنX تسببYوY تسبب X، وتكون لدينا المتراجحات الآتية محققة:

وهذا يعني إن ماضيX يحسن تنبؤY وان ماضيY يحسن تنبؤX.

3. السببية الآنية: وهي تعني إن القيمة الحالية تسبب لX القيمة الحالية ل Y،وتكون المتراجحة الآتية محققة :

4. السببية المتباطئة (الآجلة): القيم الماضية ل تسبب القيمة الحاضرة لY، ومن ثم تكون المتراجحة آلاتية محققة :

ب- خطوات إختبار السببية[1]:

1. نقوم بتقدير المعادلة التالية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$Y_t = \emptyset_1(B).Y_t + \emptyset_2(B).X_t + \varepsilon_t$$

إذا:

$$\emptyset_1(B) = \sum_{i=1}^{p} \emptyset_{1i}.B^i \quad \text{و} \quad \emptyset_2(B) = \sum_{t=1}^{q} \emptyset_{2i}.B^t$$

ثم تحسب مجموع مربعات إنحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها SCR2:

2. نقوم بتقدير المعادلة آلاتية:

$$Y_1 = \emptyset_1(B).Y_1 + \varepsilon_t$$

ثم نحسب مجموع مربعات إنحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها SCR2:

3. نحسب إحصائية الاختبارFe من العلاقة :

[1]LARDICS.etMIGNONV "op.cite.pp.99-101

$$FC = \frac{(SCR2 - SCR1)P}{SCR1/(M - N)}$$

إذا: $M = T - Max(p.q)$ و $N = p + q + 2$

T: عدد المشاهدات .

P: عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلية.

q: عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الخارجية

4. نضع فرضية العدم HD التي تقول: إن X_t لاتسبب Y_t ،تم نقارن Fc المحسوبة مع Fa الجدولية ونقبل فرضية العدم إذا كان: $Fc < Fa(p.(M.N)$

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

الفرع الأول: إختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

لإختبار إستقرارية السلاسل يستوجب التحليل القياسي للنماذج للتأكد من استقرارية المتغيرات،ويتم ذلك من خلال إختبار ديكي فولر، وتقوم هذه الإستقرارية على فرضيتين(الفرضية البديلة والفرضية الصفرية)

الفرضية الصفرية: قبول الفرضية H_0يعني عدم إستقرار السلسلة ووجود جذر الوحدة.

الفرضية البديلة: قبول الفرضية H_1 يعني إستقرار السلسلة وعدم وجود جذر الوحدة.

حيث يعتمد على مقارنة القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

نطبق إختبار جذر الوحدة أو ما يعرف بإختبار ديكي فولر الموسع ADFوفيلبسبيرون على كل من السلاسل CPI، TC،TCR فنحصل على النتائج التالية:

أولا :**اختبار الاستقرارية**

(*)،(**)،(***) يعني إن المتغير معنوي عند (1%)،(5 %)، (10%)

الجدول رقم (04) يوضح إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية خلال الفترة(2000-2020)

	المستوى			الفرق الأول			القرار
	الثابت	الثابت والمتجه	بدون إتجاه	الثابت	الثابت والمتجه	بدون إتجاه	
LGDP	2.065526-	0.7967684-	1.898198	3.484741-**	4.330192***-	3.079675-**	مستقرة عند الفرق الأول
LTRI	1.288520-	0.395864-	1.375686-	0.705371-	3.338293-**	1.309857-**	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

حيث:

LGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

LTRI: لوغاريتم الإحتياطيات الدولية للجزائر

- إختبار إستقرارية سلسلة المؤشر الناتج المحلي الإجمالي LGDP

من خلال الجدول أعلاه يتضح إنا المؤشر الناتج المحلي الإجمالي عند إختباره عند المستوى تظهر لنا النتائج التالية:

وجود الثابت: أن القيمة المحسوبة تساوي 2.065526- وهي أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية 3.020686- وهذا ما يبينه إحتمالية هذا الإختبار prob =0.2592 أكبر من 0.05 من خلال هذا النموذج السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي غير مستقرة.

وجود للثابت والإتجاه: قيمة t المحسوبة تساوي بالقيمة المطلقة 0.796784-وهي أكبر من القيمة الجدولية 3.658446-بالقيمة المطلقة وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار prob=0.9489 وهي أكبر من 0.05 السلسلة غير مستقرة و تحتوي على جذر الوحدة.

بدون ثابت وبدون إتجاه: قيمة t المحسوبة تساوي بالقيمة المطلقة 1.877198 وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.959071- بالقيمة المطلقة وهذا ما يبينه احتمالية هذا الاختبار 0.9816 =Prob وهي أكبر من 0.05 إذن السلسلة غير مستقرة.

السلسلة LGDP غير مستقرة عند المستوى وعليه نقوم بإدخال الفرق من الدرجة الأولى:

وجود الثابت: 0.0204 =Prob أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة LGDP ليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

وجود الثابت والإتجاه:0.0147=Prob أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة LGDPليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

بدون ثابت وبدون اتجاه: 0.0040 =Prob أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة LGDPليس لها جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

السلسلة LGDP مستقرة في الحالات الثلاثة إذن فهي مستقرة عند الفرق الأول.

- **إختبار إستقرارية سلسلة الاحتياطيات الدولية LTRI**

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاحتياطيات الدولية عند اختبارها عند المستوي تظهر لنا النتائج التالية:

وجود الثابت: 0.6096 =Prob أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

وجود الثابت والإتجاه: 0.9790 =Probأكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلةLTRI لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

بدون ثابت وبدون إتجاه: 0.1513=Probأكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي هي غير مستقرة.

السلسلة LTRIغير مستقرة عند المستوى في الحالات الثلاثة إذن يجب إدخال الفرق من الدرجة الأولى.

وجود الثابت:0.8224=Probأكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة لها جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة .

وجود الثابت والإتجاه: 0.0918=Prob اقل من 0.1 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن LTRI مستقرة.

بدون ثابت وبدون إتجاه: 0.1691=Prob اكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن LTRI السلسة مستقرة.

السلسلة LTRI في النموذج الأول والنموذج الثاني والثالث مستقرة.

الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك وفق منهجية * انجل غرانجر *

الجدول رقم (05) يوضح إختبار التكامل لسلاسل الزمنية

Null Hypothesis: D(U) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.196085	0.0243
Test criticalvalues:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

التحليل:

بما أن t المحتسبة أقل من القيمة الجدولية فهي معنوية عند مستوى 5% إذا هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل .

الفرع الثالث: تقدير النموذج

عند القيام بتقدير نموذج القياسي الإقتصادي لمؤشر الأسعار (LGDP) وهذا بإستعمال طريقة VAR نعتمد في ذلك على البرنامج إحصائي Eviews 10، وبعد إدخال البيانات تظهر نتائج التقدير الخطي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) يوضح النتائج تقديرية النموذج لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020)

VectorAutoregressionEstimates
Date: 04/28/21 Time: 12:33
Sample (adjusted): 2002 2020
Includedobservations: 19 afteradjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LGDP	LTRI
LGDP(-1)	0.687542	-0.258427

	(0.27914)	(0.16414)
	[2.46305]	[-1.57446]
LGDP(-2)	-0.296258	-0.173856
	(0.32663)	(0.19206)
	[-0.90701]	[-0.90521]
LTRI(-1)	-0.012049	1.724988
	(0.24757)	(0.14557)
	[-0.04867]	[11.8498]
LTRI(-2)	0.254901	-0.557027
	(0.32108)	(0.18880)
	[0.79389]	[-2.95041]
C	9.528228	6.830018
	(4.39125)	(2.58207)
	[2.16982]	[2.64517]
R-squared	0.924080	0.990203
Adj. R-squared	0.902389	0.987404
Sum sq. resids	0.198633	0.068677
S.E. equation	0.119114	0.070039
F-statistic	42.60120	353.7480
Log likelihood	16.36715	26.45657
Akaike AIC	-1.196542	-2.258586
Schwarz SC	-0.948006	-2.010049
Meandependent	25.68612	25.32031
S.D. dependent	0.381251	0.624052
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.36E-05
Determinantresid covariance		2.36E-05
Log likelihood		47.27603
Akaike information criterion		-3.923793
Schwarz criterion		-3.426720
Number of coefficients		10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال الجدول يمكن تقدير النتائج معدلة النموذج مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المقدرة كما يلي :

GDP = C(1,1)*LGDP(-1) + C(1,2)*LGDP(-2) + C(1,3)*LTRI(-1) + C(1,4)*LTRI(-2) + C(1,5)*

LGDP = 0.69*LGDP(-1) - 0.29*LGDP(-2) - 0.01*LTRI(-1) + 0.25*LTRI(-2) + 9.53*

حيث أن :

LGDP: الناتج المحلي الإجمالي

LTRI : الإحتياطيات الدولية

(-1، -2): فترات الإبطاء

- من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن الإحتياطيات الدولية تؤثر على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومن أجل دراسة هذه العلاقة الإحصائية يتضح ما يلي :

➢ **تفسير معامل التحديد R^2**

معامل التحديد R^2 بين المتغيرين يبلغ 92.40% أي أن 92.40% من التغيرات في مؤشر أسعار الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها بالتغيرات الحاصلة في الإحتياطيات الدولية والنسبة المتبقية والبالغة 7.6% من التغيرات في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى متغيرات أخرى أو يرجع ذلك لأسباب أخرى.

تفسير معامل الارتباط R

معامل الإرتباط R بين المتغيرين يبلغ 90.20% بين كل من سلسلة الإحتياطيات الدولية ومؤشر ناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يعبر عن ضعف العلاقة بين هذين المتغيرين وبالتالي يعد انتقال أثر الإحتياطيات الدولية إلى مؤشر ناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ضعيف خلال الفترة من 2014 إلى2020.

➢ **التحليل الوصفي لنتائج التقدير**

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ ما يلي:

- إشارة الحد الثابت(C_1)المحصل عليها من خلال النموذج موجبة وهو يتفق مع النظرية الإقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الإحتياطيات الدولية (C_2) نلاحظ أن إشارته موجبة وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل (الإحتياطيات الدولية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية، حيث إذا إنخفضت الإحتياطيات الدولية بوحدة واحدة

فان مؤشر الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع ب 0.2549 وحدة كما أن المعامل (C_2) له معنوية اقتصادية وهذا ما يفرضه الواقع الإقتصادي الجزائري.

الفرع الرابع: إختبار جودة النموذج

شكل (04) يوضح إختبار جودة النموذج

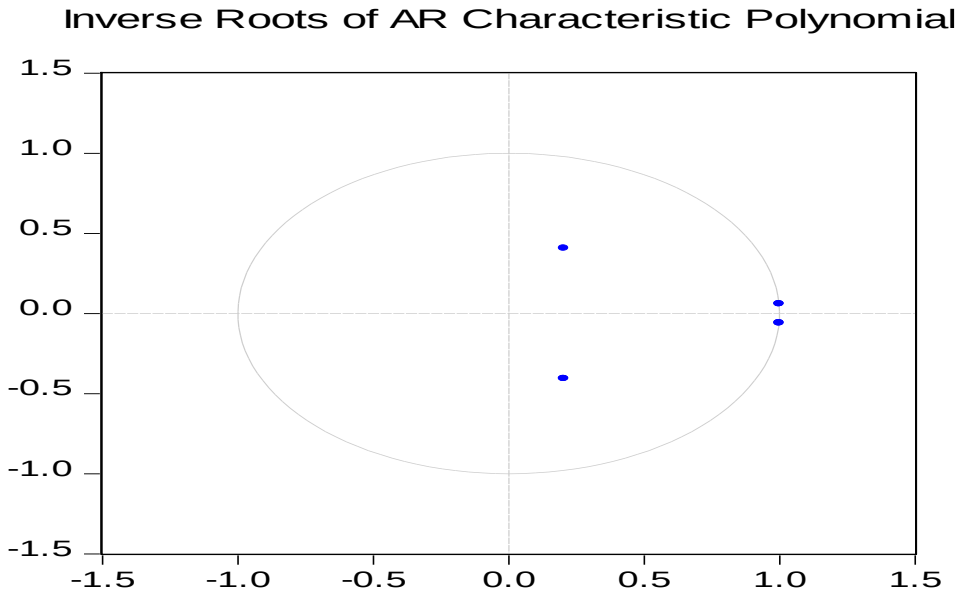

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

التحليل :

بما أن كل نقاط موجودة داخل الدائرة وأقل من 1إذا فان النموذج لديه جودة عالية في التقدير، والنموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الفرع الخامس: تقدير دوال الإستجابة

جدول رقم (07) يوضح تقدير دوال الإستجابة

1	0.042842	0.055408
	(0.01449)	(0.00899)
2	0.043120	0.095578
	(0.02968)	(0.01748)
3	0.008778	0.134180
	(0.04714)	(0.02776)
4	−0.031053	0.175102
	(0.06502)	(0.04006)
5	−0.065958	0.216978
	(0.08448)	(0.05657)

6	−0.097636	0.258323
	(0.10743)	(0.07836)
7	−0.128867	0.298695
	(0.13334)	(0.10648)
8	−0.160351	0.338108
	(0.16169)	(0.14208)
9	−0.191712	0.376550
	(0.19292)	(0.18612)
10	−0.222559	0.413905
	(0.22770)	(0.23940)

CholeskyOrdering: LGDP LTRI

Standard Errors:Analytic

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الشكل رقم(05) يوضح **تقدير دوال الإستجابة**

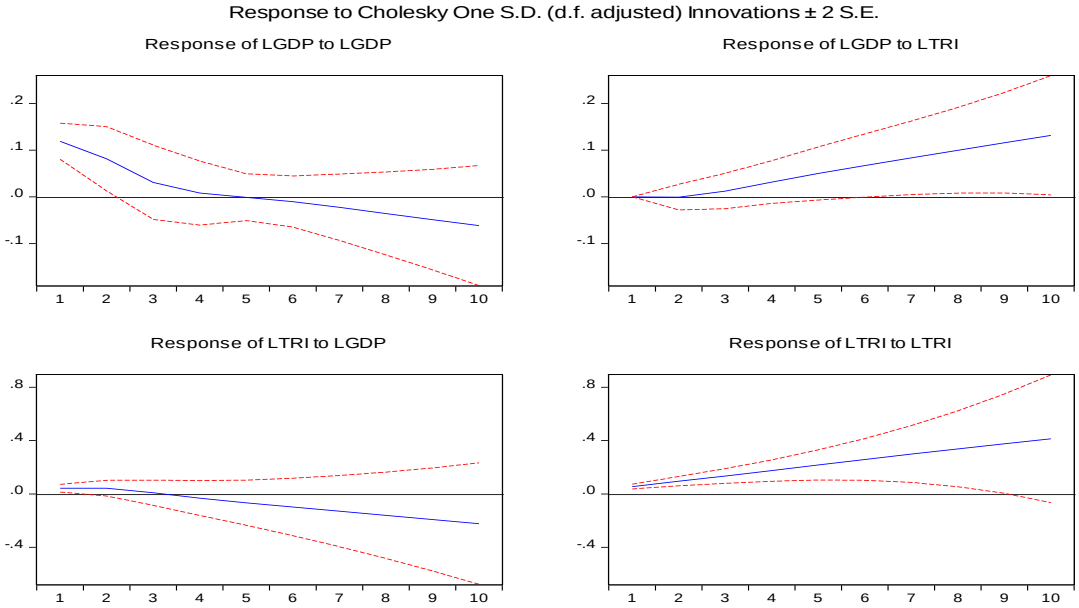

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

التحليل:

نلاحظ الجدول والمنحى أعلاه إن هناك إستجابة موجبة لمعدل النمو للصدمة في الإحتياطيات الدولية من سنة الأولى الى سنة الرابعة بينما هناك إستجابة سلبية لمعدل النمو للصدمة غير متوقعة في الإحتياطيات الدولية من السنة الرابعة الى العاشرة.

الفرع سادس: إختبار السببية * غرانجر *

نقصد بالعلاقة السببية بمدى تأثير كل متغير عن الأخر أو هناك تأثير متبادل بينهما، ونهدف من خلال هذا الإختبار إلى إثبات وجود علاقة من عدمها بين الإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي وفي حال وجودها يتم تحديد إتجاهها أن كانت عكسية أم تبادلية وستقوم هذه السببية على فرضيتين:

الفرضية الصفريةH_0: لا توجد علاقة سببية.

لفرضية البديلةH_1: توجد علاقة سببية.

الجدول رقم (08)العلاقة السببية بين الإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي

Dependentvariable: DLGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLTRI	11.55446	2	0.0031
All	11.55446	2	0.0031

Dependentvariable: DLTRI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DLGDP	2.457104	2	0.2927
All	2.457104	2	0.2927

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الجدول رقم (09) نتائج إختبار السببية في المدى القصير

فرضية العديمة	نتائج إحصائية فيشر c	الاحتمال p	القرار
LTRIلاتسببLGDP	2457104	0.2927	وجود سببية
LGDPلاتسببLTRI	1155446	0.0031	عدم وجود سببية

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

الإختبار الأول: يختبر سببية LTRI علىLGDP المعنوية تساوي0.2927=Prob نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن DTRIلا يتسبب فيDGDP إذن توجد علاقة سببية الإحتياطيات الدولية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

الاختبار الثاني: يختبر سببيةLGDP على LTRI المعنوية تساوي 0.0031=Prob نقبل الفرضية البديلة القائلة بان DGDPيتسبب فيDTRI لا توجد سببية لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي على الاحتياطيات الدولية

النتيجة: توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين الإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

❖ التفسير الإقتصادي – تحليل و مناقشة النتائج –:

- ✓ الإحتياطيات أثرت سلبا على معدل النمو بسبب حجب جزء من الأموال عن الاستثمار.
- ✓ تعد زيادة الواردات واعتمادنا الكبير على النفط في الصادرات قلل من الدور الإيجابي في تنشيط الدورة الإقتصادية.
- ✓ من خلا الدراسة تبين إن نماذج لها القدرة على الكشف وتفسير علاقة سببية من سلسلة الإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2020–2000) من الأجل القصير والطويل.
- ✓ توجد علاقة طردية بين الإحتياطيات الدولية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث إذا انخفضت الإحتياطيات الدولية بوحدة واحدة فان مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بوحدتين وهذا ما يفرضه الواقع الإقتصادي الجزائري.
- ✓ هناك إستجابة موجبة لمعدل النمو بحيث تكون صدمة الإحتياطيات الدولية في السنوات الأولى لتقدير دوال الإستجابة وهو ما يفسر بالتأثير الإيجابي للإحتياطيات على معدل النمو الإقتصادي .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لأثر الإحتياطيات الدولية على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000إلى 2020، وذلك بالإعتماد على معطيات إحصائية باستخدام الأساليب القياسية وذلك بإتباع خطوات منهج الإقتصاد القياسي والإحصائي من اختبار الإستقرارية واختبار السببية وتقدير النموذج، وفي الأخير قمنا بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها الدراسة انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها.

خاتمة

تعتبر العلاقة بين الإحتياطات الدولية والنمو الإقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والإقتصادية، وهذا لما له من أثر على النمو الإقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، حيث أن الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية يؤدي إلى منافع مختلفة، تتمثل في مواجهة الصدمات الخارجية وعدم وقوع الآثار السلبية الناتجة عن تلك الصدمات،والمعيار المعتمد لحساب معدل النمو الإقتصادي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف على أنه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي.

النتائج الخاصة بإختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تثبت الدراسة أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مقياسا مهما لقياس معدل النمو الإقتصادي، إذ انه يعطي صورة عن حالة الدولة، والمستوى المعيشي لمواطنيها من الجانب الإقتصادي.

الفرضية الثانية: تعتبر كل من سلسلة الإحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي سلاسل مستقرة وذلك بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى والثانية، وبالتالي تثبت الدراسة الفرضية القائلة: أن كل من الاحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي المستهلك هي سلاسل مستقرة في الأجل القصير.

الفرضية الثالثة: نعم توجد علاقة سببية أحادية تتجه من الاحتياطيات الدولية إلى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وذلك في المدى القصير وبالتالي ثبت الدراسة صحة الفرضية القائلة: بأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاحتياطيات الدولية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- يعبر إجمالي الاحتياطيات الدولية الإسمية عما تملكه الدول من إحتياطيات دولية وإحتياطيات دولية رسمية.
- يعد الناتج المحلي الإجمالي أحسن مؤشر بالنسبة للإقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي.
- تنشأ الاحتياطيات الدولية من خلال تشكل الرصيد الموجب الحاصل في المبادلات مع العالم الخارجي فيما يخص السلع والخدمات وكذلك رصيد رؤوس الأموال من وإلى الخارج.
- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعكس الحالة الإقتصادية للدولة الجزائرية من خلال معدلات النمو الإقتصادي .
- عند تطبيق إختبار انجل جرانجر للسببية أظهرت نتائج هذا الإختبار أن هناك علاقة سببية أحادية، إذ يسبب سعر الصرف مؤشر الأسعار بينما لا يسبب هذا الأخير سعر الصرف، وهذا في الأجلين القصير والطويل.

- **التوصيات**

بعد إستخلاص نتائج الدراسة، يمكن إقتراح جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ✓ ضرورة الإهتمام بإدارة حجم الإحتياطات الدولية في البلد؛
- ✓ المساهمة في تحقيق معدلات نمو إقتصادية معتبرة من خلال المراقبة المستمرة؛
- ✓ ضرورة إعادة تقييم العملة الوطنية؛
- ✓ تحسين المستوى المعيشي للبلد؛
- ✓ ضرورة الإهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق عوائد اقتصادية؛
- ✓ يجب على الدولة تفعيل آليات الرقابة على المشاريع الاستثمارية عمليا وليس إعلاميا فقط؛
- ✓ إعادة النظر في طريقة الدعم المشاريع الاستثمارية الموجهة لفئة الشباب؛

أفاق الدراسة:

وفي الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح مجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى ومن بينها:

- ❖ بدائل التنويع الإقتصادي الجزائري لمصادر تكوين الإحتياطيات الدولية.
- ❖ أثر الصادرات والواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- ❖ دور الاستثمارات الأجنبية في الرفع من معدلات النمو الإقتصادي الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1) مايكل ايدجمان، **الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة** –، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1999.

2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية** " الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.

3) نزار سعد الدين العيسي ،إبراهيم سليمان قطف "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات** "دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ،2006.

4) جمال حلاوة على صالح "**مدخل إلى علم التنمية**" ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2009.

5) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996،

المذكرات والرسائل والأطروحات

1) بلقيوس عبد القادر"**احتياطيات الصرف الأجنبي وتمويل التنمية في الجزائر**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،جامعة مستغانم ، 2008/2007 .

2) فوزي زغاد" **إشكالية إدارة الاحتياطات المالية الدولية**" مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة ، 2014/2013.

3) ضيف احمد"**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**"، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر -3- ،2015/2014.

4) أحمد ربعي " **أثر تدهور العملة على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 2000-2016** " مذكرة لنيل شهادة ماستر ،جامعة المسيلة ، 2019/2018

المجالات

1) علي ماكيد ، عماد معوشي ،" **قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**" ،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 13،جامعة المدية ، 2013.

2) جليل شعبان البيضاني، **الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الاحتياطيات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد1، سنة2011.

3) عدنان الحسين، وصفاء عبد الجبار " **دور الإحتياطات الدولية في نمو الناتج المحلي**" مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد1، سنة 2018 .

4) عثمان نقار منذر العواد " **إستخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي** " مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية , جامعة دمشق , المجلد 28، العدد 2، سنة 2012 .

الكتب باللغة الأجنبية

1) Paul and samuelson and William, Macroeconomics, Nineteteenth edition,new york, 2010, p218
2) Kirchgässner G. and Wolters J. (2007) "**Introduction to Modern Time Series Analysis**", SPRINGER-Verlag, Berlin Heidelberg..
3) HENIN P.Y. (1989), "**Bilans et essais sur la non-Stationnarité des séries Macroéconomiques**" révue d' économie politique – n5
4) LARD Set MIGNON V. ,(2002) "**Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**" Ed. Economica-Paris
5) GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "**Séries Temporelles et Modèles Dynamiques** " Ed. Economica-Paris.
6) LARDIC S. et MIGNON V. ,(2002) "**Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**" Ed. Economica-Paris.

المجلات

1) Cédric Achille And Uche Duru, holding Excess Foreing Reserves versus infrastructure, finance ;What Should Africa Do, African devlopment Bank Group, working paper, N178, 2013
2) Dickey D. and Fuller W.(1979), " **Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root** ", Journal of the American Statistical Association, n74

3) Dickey D. and Fuller W.(1981) "**The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root**", Econometrica ,n49

ملاحق

الملحق 01

إختبارالإستقرارية للسلسة GDP عند المستوي

- بالنسبة للثابث

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.065526	0.2592
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/03/21 Time: 09:29
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.124893	0.060466	-2.065526	0.0536
C	3.252373	1.546993	2.102384	0.0499

R-squared	0.191607	Mean dependent var	0.057532
Adjusted R-squared	0.146696	S.D. dependent var	0.134135
S.E. of regression	0.123906	Akaike info criterion	-1.243940
Sum squared resid	0.276351	Schwarz criterion	-1.144367
Log likelihood	14.43940	Hannan-Quinn criter.	-1.224503
F-statistic	4.266398	Durbin-Watson stat	1.806964
Prob(F-statistic)	0.053579		

- عند الثابث والمتجه

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.796784	0.9489
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/03/21 Time: 10:00
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.093915	0.117868	-0.796784	0.4366
C	2.490343	2.932110	0.849335	0.4075
@TREND("2000")	-0.002895	0.009366	-0.309109	0.7610

R-squared	0.196125	Mean dependent var	0.057532
Adjusted R-squared	0.101552	S.D. dependent var	0.134135
S.E. of regression	0.127142	Akaike info criterion	-1.149545
Sum squared resid	0.274806	Schwarz criterion	-1.000185
Log likelihood	14.49545	Hannan-Quinn criter.	-1.120389
F-statistic	2.073785	Durbin-Watson stat	1.873647
Prob(F-statistic)	0.156351		

الملحق 02

إختبار الإستقرارية للسلسلة GDPعند الفرق الأول

- بالنسبة الثابت

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.484741	0.0204
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/03/21 Time: 10:16
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.831292	0.238552	-3.484741	0.0028
C	0.050493	0.034953	1.444580	0.1668

R-squared	0.416678	Mean dependent var	0.000673
Adjusted R-squared	0.382365	S.D. dependent var	0.176906
S.E. of regression	0.139030	Akaike info criterion	-1.008954
Sum squared resid	0.328599	Schwarz criterion	-0.909539
Log likelihood	11.58506	Hannan-Quinn criter.	-0.992129
F-statistic	12.14342	Durbin-Watson stat	1.995938
Prob(F-statistic)	0.002836		

-عند الثابت والمتجه

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.330192	0.0147
Test critical values:	1% level	-4.532598	

5% level	-3.673616
10% level	-3.277364

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/03/21 Time: 10:17
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-1.034834	0.238981	-4.330192	0.0005
C	0.196366	0.076974	2.551059	0.0214
@TREND("2000")	-0.012152	0.005834	-2.083077	0.0536

R-squared	0.541125	Mean dependent var	0.000673
Adjusted R-squared	0.483766	S.D. dependent var	0.176906
S.E. of regression	0.127106	Akaike info criterion	-1.143653
Sum squared resid	0.258495	Schwarz criterion	-0.994531
Log likelihood	13.86470	Hannan-Quinn criter.	-1.118415
F-statistic	9.433943	Durbin-Watson stat	2.122323
Prob(F-statistic)	0.001966		

الملخص :

هدفت الدراسة إلى إيضاح دور الإحتياطات الدولية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020 وتحديد إتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الإقتصاد الجزائري.

ولتحقيق هذا الهدف إستخدمنا نماذج VAR لقياس مدى إستقرارية السلاسل الزمنية ودراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ممثلة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أي إن الإحتياطات الدولية ساهمت في دعم النمو الإقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية

الإحتياطيات الدولية، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، إختبار السببية، إختبار الاستقرارية، نماذج **VAR**

Summary of study:

The study aimed to clarify the role of international reserves on economic growth in algeria during the period 2000-2020 and to determine the direction of these effects and the nature of their impact on the Algerian economy.

To achieve this goal we used VAR models to measure the stability of the time series and study the causal relationship between the study variables represented in the GDP index meaning that international reserves contributed supporting economic growth in Algeria.

Keywords:

Internqtionai reserves، GDP index، the Test causality، Stability Test، Vectorial Auto Regressive VAR.